

أنموذج لبرنامج اصلاح اقتصادي

فاطمة جاسم محمد العزاوي

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة بغداد

المستخلص

ينطوي تصحيح الاقتصاد الكلي لبلد ما على تصحيح الاختلالات في اقتصاده، وهي الاختلالات التي تعرف عادة بانها الفروق الرئيسية بين العرض الكلي والطلب الكلي، ويستتبع التصحيح تطبيق سياسات ترمي الى تحسين محصلة متغيرات الاقتصاد الكلي الاساسية مثل معدل التضخم و اميزان الحساب الجاري، وفي احيان اخرى يتطلب ادخال تغييرات على السياسات القائمة. من هنا تظهر اهمية هذا البحث حيث سيتطرق الى توضيح مفهوم واهمية البرمجة المالية من حيث دورها المهم في ازالة الاختلالات الاقتصادية من خلال مجموعة من التدابير والاجراءات (السياسات) الاقتصادية الهادفة الى ازالة الاختلال بين الطلب المحلي والعرض الكلي في الاقتصاد. ليتم اعداد البرامج المالية من خلال استهداف اهداف اقتصادية طموحة ولكن واقعية في نفس الوقت ترافقها حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية التي يجب اتباعها لتحقيق تلك الاهداف وتشمل: السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف والسياسة الضريبية والسياسة التجارية. تطبيقا لذلك تم عمل برنامج اصلاح اقتصادي لاقتصاد احدى الدول (المملكة الاردنية الهاشمية) لكونها لها تجربة طويلة في التعامل مع صندوق النقد الدولي محاولين الاستفادة من هذه التجربة في العراق والذي لجا في الفترة الاخيرة الى الاقتراض من الخارج مما يتطلب منه اللجوء الى عمل برنامج اصلاح اقتصادي وهذا يواجه وجهات نظر متناقضة بين مؤيد ومعارض له كونه يمس برامج الدعم وخاصة البطاقة التموينية. تمت الاستعانة ببرنامج اكسل في عمل برنامج الاصلاح الاقتصادي في هذا البحث، وفقا لنتائج البحث فان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مرتفع بعض الشيء، الاستقرار للاسعار ولميزان المدفوعات،... الخ، نوصي بعمل أنموذج لبرنامج اصلاح للاقتصاد العراقي.

The Iraqi Journal of Agriculture Sciences-43(5): 89-109, 2012Al-Azzawi**A MODEL FOR ECONOMIC REFORM PROGRAM**

Fatimah J. Al-Azzawi

Dept. of Agricultural Economics, College of Agriculture, University of Baghdad

ABSTRACT

Macroeconomic adjustment for any country is based on the adjustment of the imbalances in its economy, which is defined as the differences between aggregate supply and demand. The adjustment is followed by applying a group of policies to improve the outcome of macroeconomic variables such as inflation or current account balance and changes in existing policies. The importance of this research appears as it will clarify the concept and importance of financial programming in terms of its important role in removing economic imbalances through a set of measures and economic policies, targeting to eliminate the imbalance between domestic demand and aggregate supply in the economy. The financial programs will be prepared by targeting ambitious economic targets but at the same time realistic, accompanied by a package of macroeconomic policies, must be followed for attaining these goals including monetary policy, fiscal policy, exchange rate policy, tax policy, trade policy. The application of that, program of economic reform to the economy was through choosing Jordan as it has long experience in dealing with the international monetary fund (IMF). To benefit of this experience in Iraq, which resorted recently to borrow from abroad, which is required to resort to the work program of economic reform and this is facing the views of the contradictory between support and opposition to it, being a touch support programs, particularly the ration card. Excel program used for working the economic reform program. According to the research results: the rate of growth (GDP) high bit, stability of prices and the balance of payments..., etc. We recommend the work of the model for the reform program of the Iraqi economy.

المقدمة

ويمكن ان يحدث الاختلال الداخلي ايضا عندما يشهد الطلب الكلي انخفاضا ملحوظا عن الناتج الممكن وفي هذه الحالة غالبا ما يشهد الاقتصاد بطالة مرتفعة ونمو متباطا او حتى حالة كساد . اما الاختلالات الخارجية فتنتشا نتيجة لوجود فجوة في الموارد المحلية والتي تعكس الفرق بين الادخار القومي والاستثمار ويظهر على شكل اختلالات في ميزان المدفوعات (خاصة الحساب الجاري) وهنا الخلل يكون اما على شكل عجز او فائض ، في حالة العجز يكون هناك حاجة الى التمويل اما عن طريق حركة راس المال (الاقتراض الخارجي) او السحب من الاحتياطي في حالة الفائض واذا كانت هذه الاختلالات ذات طبيعة عابرة (مؤقتة) فانه يمكن تمويل تلك الاختلالات من الاحتياطي او الاقتراض من الخارج اذا كانت الاوضاع الاقتصادية مواتية ، اما اذا كانت الاختلالات غير مؤقتة وكان حجم الاحتياطي غير مناسب ولا يمكن للبلد ان يقترض فلا بد من الاصلاح فالاصلاح يكون ضروريا اذا واجه البلد صعوبات كبيرة في خدمة ديونه الخارجية حيث يكون حجم الاحتياطي والتدفقات الراسمالية الى البلد غير كافية للوفاء بالالتزامات الخارجية ويتطلب هذا الوضع اصلاح القطاع الخارجي واصلاحا داخليا حتى يتم تعزيز وضع الحساب الجاري كما يحتاج البلد الى برامج اصلاح شامل بغية الحصول على تخفيف لاعباء الدين من دائنيه الرسميين .ومن هنا تظهر اهمية هذا البحث حيث سيتطرق الى توضيح مفهوم واهمية البرمجة المالية من حيث دورها المهم في ازالة الاختلالات الاقتصادية من خلال مجموعة من التدابير والاجراءات (السياسات) الاقتصادية الهادفة الى ازالة الاختلال بين الطلب (الاستيعاب) المحلي والعرض الكلي في الاقتصاد والذي عادة ما يظهر في صورة ارتفاع في الاسعار

تتم معرفة اداء الاقتصاد الكلي لاي بلد خلال فترة زمنية معينة او عبر الزمن من خلال التحليل والتنبؤ للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد ،حيث توفر الاحصاءات الاقتصادية الكلية المعلومات الاساسية المستخدمة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وتقييم اداء الاقتصاد والتنبؤ بالتطورات في المستقبل لذلك لاغنى لصانعي السياسة من وجود مجموعة موثوق بها من الاحصاءات وقد جرت العادة على استخدام اربعة نظم احصائية متميزة ومرتبطة فيما بينها لاعطاء المعلومات اللازمة وهي :القطاع الحقيقي (الحسابات القومية) - قطاع مالية الحكومة (حيث تقوم الحكومة بوضع الميزانيات الحكومية) -القطاع النقدي (الحسابات الموحدة للجهاز المصرفي او الميزانية العمومية للجهاز المصرفي) - القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات) .من خلال ذلك يتم تحديد الاختلالات الاقتصادية الموجودة في ذلك الاقتصاد (علما بان هناك طرق عديدة للتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية الكلية منها - الطريقة البدائية (المبسطة) - طريقة النسبة الثابتة - طريقة تحليل الاتجاه - طريقة استخدام النماذج ، واغلب هذه الطرق يمكن استخدامها بسهولة من خلال برنامج اكسل على الحاسبة الالكترونية) ، وينطوي تصحيح الاقتصاد الكلي لبلد ما على تصحيح الاختلالات في اقتصاد ذلك البلد ويقصد بالاختلالات الاقتصادية الفروق الرئيسية بين العرض والطلب او التشوهات الواضحة في قطاع او قطاعات تؤثر على الاقتصاد برمته وتصنف الى اختلالات داخلية وخارجية : الداخلية تنشأ من وجود اختلاف بين الناتج الممكن للاقتصاد والطلب الكلي في الاقتصاد (الناتج الفعلي) ويمكن ان ينشا على سبيل المثال عندما يكون الطلب الكلي متجاوزا الناتج الممكن وهنا يكون الارجح هو ظهور التضخم ويؤدي في بعض الحالات الى ابطاء النمو

الاقتصادي او تحسين ذلك المستوي التوفيق بين الموارد المتاحة للاقتصاد والطلب على تلك الموارد بشكل يؤدي الى تقليل الضغوط على الاسعار والوصول بمستوى النمو واطراح ميزان المدفوعات الى مستويات قابلة للاستمرار .

نشأة اساليب البرمجة المالية

جاءت البرمجة المالية انعكاسا لبرامج التصحيح الهيكلي التي تتبعها الدول الاعضاء عند استخدامها لموارد الصندوق (الموهلة للحصول على مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي) ولكنها يمكن ان تطبق على اي موقف ترغب فيه السلطات القومية في وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية المتوافقة و تفترض البرمجة المالية وجود علاقة قوية بين المتغيرات المالية في الاقتصاد (السياسة المالية والسياسة النقدية) والمتغيرات غير المالية (الدخل ومستوى الاسعار) وجاء ذلك الافتراض انعكاسا لحقيقة هامة من واقع تجارب الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي وهي ان السياسات المالية غير المناسبة كانت في حالات عديدة سببا رئيسيا في اختلال اوضاع القطاع الخارجي:

1... (Sg-Ig)+(Sp-Ip)=CAB حيث ان CAB الحساب الجاري (الحساب الجاري = الادخار S- الاستثمار I)

(Sg-Ig) فجوة الموارد الخاصة بالحكومة والتي نستدل من خلالها على وضع ميزانية الدولة فاذا كانت قيمتها موجبة فتشير الى وجود فائض في الميزانية اما اذا كانت قيمتها سالبة فهناك عجز في ميزانية الدولة ، ومن هذا فان اجراءات السياسة المالية المناسبة تؤدي الى تحسن في الحساب الجاري ومنه الى تحقيق الاستقرار السياسي ، (Sp-Ip) فجوة الموارد الخاصة بالقطاع الخاص علما انه عند تلاشي هذه الفجوة (الادخار - الاستثمار) للقطاع الخاص يتساوى عجز الحساب الجاري مع عجز ميزانية الدولة (ظاهرة العجز التوأم Twin Deficits).

وعجوزات في ميزان المدفوعات مقرونة بانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي والهدف منها بشكل عام هو التوفيق بين الموارد المتاحة للاقتصاد والطلب على تلك الموارد بشكل يؤدي الى تقليل الضغوط على الاسعار والوصول بمستوى النمو واطراح ميزان المدفوعات الى مستويات قابلة للاستمرار ، ويتم اعداد البرامج المالية من خلال استهدافاهاهداف اقتصادية طموحة ولكن واقعية في نفس الوقت يرافقها حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية التي يجب اتباعها لتحقيق تلك الاهداف وتشمل : السياسة النقدية (ادوات مباشرة ام غير مباشرة) ، السياسة المالية (توسعية ام انكماشية) متوازنة)، سياسة سعر الصرف (ثابت ام معوم)، السياسة الضريبية ، السياسة التجارية .وتطبيقا لذلك تم عمل برنامج اصلاح اقتصادي لاقتصاد احدى الدول (المملكة الاردنية) لكونها لها تجربة طويلة في التعامل مع صندوق النقد الدولي محاولين الاستفادة من هذه التجربة في العراق والذي لجا في الفترة الاخيرة الى الاقتراض من الخارج مما يتطلب منه اللجوء الى عمل برنامج اصلاح اقتصادي وهذا واجه وجهات نظر متناقضة بين مويد ومعارض له كونه يمس برامج الدعم وخاصة البطاقة التموينية ، وتم الاستعانة ببرنامج اكسل على الحاسبة الكترونية في عمل برنامج الاصلاح الاقتصادي .

المواد والطرائق

الاطار النظري للبحث

البرمجة المالية (7،18) هي مجموعة من التدابير والاجراءات (السياسات) الاقتصادية الهادفة الى ازالة الاختلال بين الطلب (الاستيعاب) المحلي والعرض الكلي في الاقتصاد وعادة ما يظهر الاختلال في صورة ارتفاع في الاسعار (تضخم) وعجوزات في ميزان المدفوعات مقرونة بانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، والهدف بشكل عام منها الحفاظ على مستوى معين من الاداء

تلك السياسات على تدفق الاموال في الاقتصاد، حيث يشكل هذا التحليل الكمي واحدا من الاسس لوضع حدود او سقف على الائتمان المحلي، الائتمان المقدم للحكومة، الاقتراض الخارجي، والحدود الدنيا للاحتياطي تستخدم هذه كمعايير اداء في برامج التصحيح الممولة من الصندوق .

السياسات المستخدمة

نظرا لحدة الاختلالات التي واجهتها الدول الاعضاء بصندوق النقد الدولي فان برامج التصحيح قد اشتملت على مزيج من التدابير والاجراءات على جانبي الطلب والعرض، وحيث ان منهج الاستيعاب لميزان المدفوعات:

$$2... (الطلب الكلي) (الاستيعاب) - A - (العرض الكلي) Y = CAB$$

$$I - CAB = S \text{ (او وضحت سابقا)}$$

اي ان عجز الحساب الجاري عبارة عن الفرق بين العرض الكلي والطلب الكلي (الاستيعاب) ويحدث هذا العجز كلما انفق البلد اكثر مما يتيسر له او يستوعب اكثر مما ينتج اي ان عجوزات ميزان المدفوعات تعكس زيادة الاستيعاب المحلي عن الدخل وتبعاً لذلك فمن اجل خفض عجز الحساب الجاري يجب زيادة دخل البلد او خفض الاستيعاب المحلي او كليهما وتتطلب زيادة الانتاج والدخل على المدى القصير وجود طاقة انتاجية غير مستخدمة وتتطلب على المدى المتوسط تنفيذ سياسات هيكلية ملائمة ويمكن تحقيق خفض الاستيعاب المحلي من خلال انكماش الاستهلاك النهائي او اجمالي الاستثمار او كليهما ومن هنا للحد من العجز يمكن اتباع نوعين من السياسات: سياسات جانب الطلب التي تعمل على تخفيض A (الطلب الكلي) وجعلها عند مستوى قابل للاستمرار متوازن مع Y (العرض الكلي). وتتضمن هذه السياسات السياسة المالية، الائتمان المحلي، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف. والنوع الثاني سياسات جانب العرض التي تعمل على تحفيز الناتج (الدخل) اي تعمل

يهدف البرنامج المالي الى تحقيق التصحيح بشكل تدريجي ومنظم، وفي وقت مبكر قبل تفاقم المشاكل الاقتصادية مما يجعل بالامكان تفادي التصحيح الاجباري وعادة ما تحدد الاهداف الاقتصادية لبرامج التصحيح بناء على الوضع الاقتصادي السائد وخاصة في ظل وجود اختلالات اقتصادية متزايدة، كما تحدد الاهداف ايضا على اساس الاستمرارية ومن هنا اذا فشلت البرامج في الاستمرارية فذلك يعني عدم القدرة على تحقيق الاهداف المنشودتها يتبادر الينا اسئلة منها (هل الاهداف طموحة جدا؟، هل السياسات والاجراءات كافية ام لا؟) وعلى ضوء ذلك يجب قدر الامكان عند وضع الاهداف مراعاة ما يلي: تفادي الاهداف الطموحة جدا خلال فترة البرنامج، الاخذ في الاعتبار التعارض بين الاهداف الاقتصادية وضمان اتساقها (امثلة: العمل على ضمان الاتساق بين السياسات الاقتصادية المفتوحة، العمل على ضمان الاتساق بين السياسات والاهداف)، هل تعمل السياسات على تحقيق الاهداف؟.

اعداد البرنامج

في العادة تغطي البرامج (1-3) سنوات (الدول النامية ومنها العربية الفترة تغطي تقريبا 15 سنة ومن هذه الدول موضوع تطبيقنا المملكة الاردنية فهي في ظل برنامج اصلاح منذ 1999 تحت اشراف صندوق النقد الدولي)، غير ان اهداف البرامج وسياسات التصحيح توضع في الغالب في اطار زمني اطول وبشكل عام تشتمل البرامج على اهداف متعلقة بما يلي: النمو الاقتصادي (معدل نمو قابل للاستمرار)، الاستقرار في الاسعار (معدلات تضخم منخفضة)، وضع قابل للاستمرار في ميزان المدفوعات (هدف حساب جاري _ كنسبة من GDP)، (هدف احتياطي _ اشهر واردات). ويتطلب اعداد البرنامج المالي تحليلا كميا للسياسات المالية والنقدية اللازمة لتحقيق الاهداف الاقتصادية. كما يتطلب ايضا تحليل اثر

نمو ، معدل تضخم ، هدف ميزان مدفوعات)، الاهداف الوسيطة (عرض النقود،عجز الميزانية))، اقتراح الاجراءات والسياسات الواجب اتباعها من اجل تحقيق الاهداف السابقة (سياسات في جانب الطلب ، سياسات التصحيح الهيكلي (جانب العرض))، القيام باعداد التنبؤات القطاعية في ظل السياسات المقترحة للبرنامج (Program Scenario) ، البحث في مصادر التمويل للبرنامج (امكانية استخدام موارد صندوق النقد الدولي؟) ، مراجعة نواحي الاتساق في التنبؤات القطاعية (اتساق بين حسابات الاقتصاد الكلي (العلاقات المتبادلة بين الحسابات)، اتساق محاسبي :المتطابقات identities، المتطابقة الاولى

$$GDP=C+I+X-M...3$$

حيث GDP الناتج المحلي الاجمالي C: الاستهلاك النهائي للقطاعات الحكومية وغير الحكومية :الجمالي الاستثمار (بما في ذلك تكوين راس المال الثابت والتغير في المخزونات)X: صادرات السلع والخدمات (الخدمات لاتشمل الخدمات المرتبطة بعوامل الانتاج : Mاستيرادات السلع والخدمات .والمتطابقة الثانية

$$\Delta NFA=CAB+CapitalAccount...4$$

حيث الحساب الراسمالي + الحساب الجاري = التغير في صافي الاصول الاجنبية

والمتطابقة الاخرى: التمويل المصرفي لعجز الميزانية (في

$$\Delta DC = \text{مالية الحكومة} \text{ (في المسح النقدي)}$$

حيث ΔDC التغير في الائتمان المحلي (اي يجب ان يكون لجوء الحكومة الى ائتمان الجهاز المصرفي كما يظهر من حسابات الحكومة متسقا مع التغير في صافي الائتمان المحلي المقدم الى الحكومة كما هو مسجل في الحسابات النقدية)، اتساق سلوكي Behavioral Consistence) امثلة: زيادة الائتمان للقطاع الخاص واثره على استثمار

على زيادةY(العرض الكلي) وتشتمل هذه على العديد من السياسات منها : الاتفاق على البنية التحتية والصيانة يعمل على تشجيع استثمار القطاع الخاص، اصلاح اسعارالفائدة يؤدي الى زيادة الادخار وبالتالي تخفيض الفجوة بين الاستثماروالادخار،القضاء على التشوهات السعرية (اسعارالسلع،اسعارالمنتج،اسعارالطاقة)، تشجيع الادخار المحلي من خلال تطوير (اسواق رأس المال ،الادوات المالية)، تحسين كفاءة الاستثمار وخاصة الحكومي، اصلاح المالية العامة(اصلاح الضرائب ،اصلاح الاتفاق العام)،اصلاح التجارة الخارجية،اصلاح اداري وزيادة درجة الشفافية في الادارة الحكومية . ان مزيج السياسات السابق له تاثير على جوانب العرض (مباشر)واثر على جوانب الطلب ،ويشكل عام سياسات جانب الطلب تؤثر بشكل اسرع من سياسات جانب العرض (التأخر الزمني).(18،22)

خطوات اعداد البرنامج المالي

تشمل : تقييم المشكلات الاقتصادية للتعرف على اوضاع السياسة الاقتصاديةالراهنه والمشاكل التي يعاني منها الاقتصادفي هذا الخصوص ،يكون مفيدا وضروريا التعرف على المتغيرات الخارجية التي تؤثر بالاقتصاد ووضع مقادير كمية لتلك المتغيرات ، و من هذه المتغيرات (اسعار النفط ،اسعار الفائدةالعالية،معدلات النمو العالية...)،وضع تصور لما سيكون عليه الاداء الاقتصادي في سنة البرنامج بافتراض عدم تغير السياسات الاقتصادية المعمول بها السيناريو الاساسيويتطلب هذا القيام باعداد تنبؤات للحسابات الاقتصادية الاربعة (الدخل والناتج القومي ،المالية العامة،ميزان المدفوعات ، القطاع النقدي) بافتراض استمرار السياسات المعمول بها،تحديدالاهداف الاقتصادية لبرنامج التصحيح (اهداف متوسطة الاجل) اهداف السنة الاولى للبرنامج: معدل

طفرة الانشاءات التي حدثت في اعقاب حرب الخليج ، كما شهدت الفترة انخفاض في الاستثمار الحكومي ونتيجة لهذا كله انخفض اجمالي الادخار المحلي انخفاضاً حاداً مع نسبة ادخار قومي اكثر استقراراً بسبب دعمها من قبل تدفق تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات للداخل (جدول8)، الا ان النمو في الانفاق الاستهلاكي دعمه زيادة في الاستثمار خلال (1999-2001) وانعكس نمو الانفاق المحلي على وضع الميزان الجاري حيث ازداد نمو الاستيرادات الاردنية مما انعكس على ازدياد العجز في الميزان التجاري رغم نمو الصادرات وانخفاض الادخار القومي انخفاضاً حاداً (14،16). **تطورات الاسعار:** بملاحظة الجدول1، واجه الاردن معدلات تضخم منخفضة خلال 1997-2000 مع ارتفاع قيمة سعر الصرف وركود اجمالي الطلب المحلي واستمر ذلك خلال 1999 رغم زيادة سعر ضريبة المبيعات العامة وحدثت الجفاف وانخفاض اسعار المواد الغذائية وهو ما يرجع في جانب منه الى قيام المزارعين بذبح قطعان الماشية (الاعنام) مما اثر سلباً على اسعار اللحوم وانخفاضها بالتالي وفي عام 2001 ظهرت زيادة طفيفة في تضخم الاسعار نتيجة نمو الانفاق المحلي وتعديل اسعار البترول لكنه بقى منخفضاً مقارنة بمعدلات التضخم العالية التي شهدتها الاردن في اوائل ومنتصف السبعينات. **تطورات المالية العامة في الاردن:** بملاحظة الجداول 1 و 4 و 5 شهدت الفترة ارتفاع عجز الميزانية (باستثناء المنح) وذلك انعكاساً لكل من الإيرادات والانفاق الحكومي حيث انخفضت نسبة الإيرادات الحكومية الى اجمالي الناتج المحلي نتيجة عدد من الاجراءات التي اتخذت منذ عام 1995 والتي اشتملت على تعديل قانون ضرائب الدخل عام 1995 والناتج عنه تخفيض نسبة ضرائب الدخل الى اجمالي الناتج المحلي مع استحداث

القطاع الخاص وعلى الواردات ، تقديرات الضرائب متسقة مع التطور في القاعدة الضريبية ، التغيير في الاستثمار والنمو الاقتصادي). (7،18،25).

جانب تطبيقي (المملكة الاردنية الهاشمية): التطورات الاقتصادية في الاردن خلال المدة 1997-2001

تطورات الانتاج والانفاق الاسعار في الاردن

تطورات الانتاج: من خلال الجدولين 1 و 2 نلاحظ بان الاقتصاد الاردني شهد انخفاضاً في معدل النمو الاقتصادي خلال المدة 1997-1999 صاحبه انخفاض في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي نتيجة استمرار السكان في النمو بمعدلات اعلى من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وعكس التباطو في النشاط الاقتصادي عوامل عديدة محلية وخارجية منها انخفاض معدلات النمو في قطاع البناء والتشييد (15،16)، تراجع الاستثمار المحلي ، انخفاض الطلب على الصادرات الاردنية من السلع والخدمات بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي في الدول النفطية المجاورة اثر تراجع اسعار النفط وانخفاض الطلب على خدمات العمالة الاردنية من قبل تلك الدول ، وفي عام 1999 شهد النمو الاقتصادي تحسن كبير رغم التباطو الاقتصادي العالمي في اعقاب احداث 11 ايلول 2001 وانعكس ذلك على معدلات الناتج القومي الحقيقي رغم انخفاض دخل السياحة المرتبط بالنزاع مع اسرائيل واحتل قطاع البناء والتشييد الدور القيادي بسبب اهمية استثمارات الاردنيين العاملين في دول الخليج في قطاع المباني السكنية والتجارية ورافق ذلك نسبة بطالة مرتفعة (12). **تطورات الانفاق:** بملاحظة الجداول 1 و 3 و 5 شهدت الفترة ارتفاع في الانفاق الاستهلاكي مع انخفاض في الاستثمار كحصة من اجمالي الناتج المحلي ويعكس ذلك الانخفاض بصفة اساسية الحركات في القطاع الخاص وقد يعزى سبب الانخفاض في الاستثمار الخاص خلال الفترة الى انتهاء

جدول 1. مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة للسنوات 1997-2001 (في الاردن)

2002							
برنامج	بدون برنامج	2001	2000	1999	1998	1997	
							(التغير المئوي)
							الدخل القومي والاسعار
4.3	3.6	4.2	4.2	3.0	3.0	3.3	اجمالي الناتج المحلي الحقيقي
2	2.5	1.6	0.6	0.5	3.1	3.1	الرقم القياسي لاسعار المستهلك
0.5	0.9	0.1	-0.1	-0.2	6.0	7.6	مخفض اجمالي الناتج المحلي
							(كنسبة من اجمالي الناتج المحلي)
22.5	21.9	22.3	21.8	19.6	21.7	25.5	اجمالي الاستثمار
23.0	20.5	22.3	22.5	24.6	22.0	25.9	اجمالي الادخار
0.5	-1.4	-0.1	0.7	5.0	0.3	0.4	فجوة الادخار/الاستثمار
							مالية الحكومة
26.4	25.8	26.4	25.9	27.5	26.7	27.2	الايراد الكلي
4.3	4.2	4.4	4.2	3.5	3.7	4.4	المنح
33.8	34.4	33.8	33.9	32.7	36.1	33.1	الانفاق وصافي الاقراض
-3.1	-4.4	-3.8	-4.7	-3.5	-6.0	-2.5	الميزان الكلي (شاملا المنح) 1
-7.4	-8.6	-8.1	-8.9	-7.0	-9.7	-6.9	الميزان الكلي (باستثناء المنح) 1
							كنسبة من رصيد النقود في بداية (الفترة)
							القطاع النقدي
4.4	7.1	4.0	-2.4	1.5	6.1	-0.4	صافي الاصول المحلية
1.9	-0.3	1.9	12.6	10.4	1.9	8.1	صافي الاصول الاجنبية
6.3	6.9	5.9	10.2	11.9	8.1	7.7	اجمالي السيولة (النقود و شبه النقود)
0.78	0.80	0.82	0.85	0.90	0.97	0.96	متوسط سرعة النقود حسب التعريف الواسع
							(كنسبة مئوية)
5.5	5.0	5.0	6.5	8.0	9.0	7.8	سعر الخصم لدى البنك المركزي
							(بملايين الدولارات الامريكية، ما لم يحدد غير ذلك)
							القطاع الخارجي
2479	2456	2295	1899	1832	1802	1836	الصادرات، فوب
5075	5171	4833	4577	3699	3826	4099	الواردات، سيف
44	-129	-6	58	407	22	30	الحساب الجاري، متضمنا التحويلات الرسمية
0.5	-1.4	-0.1	0.7	5.0	0.3	0.4	الحساب الجاري كنسبة من GDP
2795	2549	2579	2763	1991	1171	1694	الاحتياطي الرسمي من العملات الاجنبية
6.6	5.9	6.4	7.2	6.5	3.7	5.0	(مايعادل شهر واردات)
7005	7013	7059	7176	7862	7622	7062	الدين الخارجي
76.0	76.8	80.0	84.8	96.7	96.4	97.5	اجمالي الدين الخارجي/اجمالي الناتج المحلي
20.6	21.2	20.6	20.4	22.8	23.3	23.1	نسبة خدمة الدين 2
1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	سعر الصرف (متوسط الفترة)
6	7.5	6.1	4.78	0.65	4.3	7.5	سعر الصرف الفعلي الحقيقي 3
							1 يتضمن التغير في حسابات خارج الخزينة
							2 كنسبة من صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج
							3 القيمة الموجبة تدل على ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي

جدول 2. الاصل القطاعي لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي 1997-2001 (في الاردن) بملايين الدنانير الاردنية وبالاسعار الثابتة 1994

2002		2001	2000	1999	1998	1997	
ببرنامج	بدون برنامج						
171	170	164	161	148	210	186	الزراعة وصيد الاسماك
146	145	140	134	142	138	135	الصناعات الاستخراجية
807	802	774	732	694	662	606	الصناعات التحويلية
136	135	130	126	120	113	110	الكهرباء والمياه
273	271	262	236	234	218	263	الانشاءات
600	595	575	555	508	484	565	التجارة
899	893	862	814	778	731	615	النقل والمواصلات
876	870	840	817	767	743	729	الخدمات الحكومية الخدمات الأخرى
1161	1153	1,113	1,067	1,040	1,013	973	اجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج
5069	5033	4860	4642	4431	4312	4182	صافي الضرائب غير المباشرة
780	739	769	758	751	718	700	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق
5849	5772	5629	5400	5182	5030	4882	
التغير بالنسبة المئوية							
4.3	3.6	4.2	4.2	3.0	3.0	3.3	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق

المصدر: بيانات الحكومة الأردنية / صندوق النقد الدولي

الاتفاق الحكومي وفي عامي 2000، 2001 زادت نسبة الاتفاق الحكومي الراسمالي الى اجمالي الناتج المحلي ومع ذلك استمرت محاولات ضغط الاتفاق الحكومي ضمن اطار البرنامج مع صندوق النقد الدولي مما ادى الى خفض العجز الحكومي شاملا وبدون المنح. وعلى صعيد تمويل العجز في الميزانية (باستثناء المنح) فقد ساهمت المنح الخارجية بتغطية جزء كبير من ذلك العجز خلال الفترة 1997-2001 باستثناء 2000 جدول 8، وقد لعب التمويل المحلي المصرفي دورا كبيرا في تمويل العجز الحكومي جدول رقم ولاسيما عام 1998 وبقت نسبة الدين الخارجي الى اجمالي الناتج المحلي عند مستويات مرتفعة وان كان شهد تناقص ملحوظ في عامي 2000، 2001 حيث سعت السلطات للابتعاد عن النتائج التي يسفر عنها الاعتماد على التمويل الاجنبي او التمويل

لعديد من الاعفاءات الضريبية فقد تم تقليل الاعفاءات الضريبية ورفع معدل ضريبة المبيعات في عام 1999 وفيما يخص الضرائب على التجارة الدولية تم تخفيض الحد الاعلى للتعرفة الكمركية مع تقليل عدد الفئات الكمركية لبعض السلع الراسمالية مما اسفر عنه انخفاض في نسبة الإيرادات الحكومية ومن جهة ارتفاع العجز الحكومي اتخذت الحكومة الاردنية العديد من الاجراءات الهادفة الى تحسين تحصيل الضرائب، كما اتسمت الفترة باستقرار نسبة الاتفاق الجاري الى اجمالي الناتج المحلي ويرتبط هذا الاستقرار باستقرار الاتفاق على الاجور والمرتببات مع انخفاض الاتفاق الحكومي على برامج الدعم للمواد الغذائية كما شهد الاتفاق الراسمالي انخفاضا كبيرا عام 1999 وربما يعود سبب ذلك الى العجز الكبير في الميزانية العامة عام 1998 مما ادى الى محاولة ضغط

واستمرت السيولة المحلية لعرض النقود حسب المعدل الواسع خلال الفترة 1997-2001 الجدولين 1 و 6 ، كونها اكبر من اجمالي الناتج المحلي مادي الى تناقص مستمر في معدل تداول النقود بمعناها الواسع ، وشهد عرض النقود تدبذبات كثيرة خلال الفترة وربما كان ذلك انعكاسا لتطور صافي الاصول الاجنبية للجهاز

من البنك المركزي عن طريق توريق الدين المحلي الحكومي (حيث اخذ جانب كبير من الدين الحكومي الجديد شكل السندات المحلية في عام 1998) وبداية من ايلول 1999 قامت الحكومة بسلسلة منظمة من مزادات الاوراق المالية الشهرية (14،25،26).

التطورات النقدية في الاردن

امتلك الاردن قطاعا ماليا متقدم نسبيا سواء مايتعلق بتوافر الخدمات المالية والمصرفية او ارتفاع السيولة النقدية

جدول 3. الانفاق على اجمالي الناتج المحلي 1997-2001 (بملايين الدنانير الاردنية)

2002		2001	2000	1999	1998	1997	
بيرونامج	بدون برنامج						
6723	6824	6502	6320	5676	5478	4961	اجمالي الاستهلاك
5553	5606	5372	5213	4645	4413	4071	الاستهلاك الخاص
1170	1218	1130	1107	1031	1065	890	الاستهلاك العام
1471	1418	1398	1308	1132	1218	1308	تكوين رأس المال الثابت الاجمالي
1147	1058	1044	991	798	883	1024	القطاع الخاص
324	360	354	317	334	335	284	القطاع العام
0.78		0.7467811	0.7576453	0.704946996	0.72495895	0.782875	
-1657	-1765.5623	-1640	-1627	-1041	-1087	-1132	صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج
2865	2844	2744	2544	2524	2501	2506	الصادرات
-4522	-4609	-4384	-4171	-3565	-3588	-3638	الواردات
6537	6476	6260.7468	6001.7576	5767.704947	5609.72496	5137.783	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق
(كنسبة من اجمالي الناتج المحلي)							
102.9	105.4	103.9	105.3	98.4	97.7	96.6	اجمالي الاستهلاك
85.0	86.6	85.8	86.9	80.5	78.7	79.2	الاستهلاك الخاص
17.9	18.8	18.0	18.4	17.9	19.0	17.3	الاستهلاك العام
22.5	21.9	22.3	21.8	19.6	21.7	25.5	تكوين رأس المال الثابت الاجمالي
-25.4	-27.3	-26.2	-27.1	-18.0	-19.4	-22.0	صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج
43.8	43.9	43.8	42.4	43.8	44.6	48.8	الصادرات
-69.2	-71.2	-70.0	-69.5	-61.8	-64.0	-70.8	الواردات

المصدر: بيانات الحكومة الاردنية / صندوق النقد الدولي

جدول 4. مالية الحكومة الاردنية 1997-2001(في الاردن)

2002		2001	2000	1999	1998	1997	
بيرنامج	بدون برنامج						
(بملايين الدنانير الاردنية)							
2004	1946	1927	1803	1788	1706	1620	اجمالي الايرادات والمنح
1724	1673	1654	1552	1586	1497	1395	الايراد الكلي
1074	1042	1021	963	885	859	798	الايراد الضريبي
650	632	633	589	701	638	597	الايراد غير الضريبي
280	273	273	251	202	209	225	المنح الخارجية
2208	2231	2117	2037	1884	2024	1702	الانفاق وصافي الاقراض
1867	1907	1791	1741	1625	1665	1416	الانفاق الجاري
340	324	326	289	194	314	287	الانفاق الرأسمالي
0	0	0	7	65	45	-1	صافي الاقراض
0	0	-44	-49	-107	-16	-47	التغير في حسابات خارج الخزينة
-484	-557	-508	-533	-405	-543	-354	الميزان الكلي (باستثناء المنح) I
-204	-284	-235	-283	-203	-334	-129	الميزان الكلي (شاملا المنح) I
204	284	235	283	203	334	129	التمويل
100	80	95	-83	118	13	59	خارجي (صافي)
104	204	140	366	85	321	70	محلي (صافي)
(كنسبتهن اجمالي الناتج المحلي)							
26.4	25.8	26.4	25.9	27.5	26.7	27.2	الايراد الكلي
4.3	4.2	4.4	4.2	3.5	3.7	4.4	المنح الخارجية
33.8	34.4	33.8	33.9	32.7	36.1	33.1	الانفاق وصافي الاقراض
28.6	29.4	28.6	29.0	28.2	29.7	27.6	الانفاق الجاري
5.2	5.0	5.2	4.8	3.4	5.6	5.6	الانفاق الرأسمالي
-7.4	-8.6	-8.1	-8.9	-7.0	-9.7	-6.9	الميزان الكلي (باستثناء المنح) I
-3.1	-4.4	-3.8	-4.7	-3.5	-6.0	-2.5	الميزان الكلي(شاملا المنح) I
6537	6476	6260	6002	5767	5610	5138	الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق

بيانات الحكومة الاردنية / صندوق
البنك الدولي
I مشتملا التغير في حسابات خارج الخزينة

في عام 1998 بسبب تزايد عجز الميزانية وتراجع التمويل الخارجي مما شجع الحكومة على الاعتماد على التمويل المحلي المصرفي لجزء من ذلك العجز رغم ان مساهمة

المصرفي وقد تذبذبت مساهمة الائتمان المصرفي الصافي المقدم للحكومة رغم نمو المستحقات على القطاع الخاص بشكل مستقر نسبيا وارتفعت مساهمة الائتمان المصرفي

بالإضافة الى زيادة الطلب على الدينار الاردني وتحقيق استقرار في سعر صرفه وفي منتصف 1999 سمح لاسعار الفائدة بالانخفاض لتعزيز الاستثمار المحلي وتحسين النمو الاقتصادي نتيجة التحسن الكبير في احتياطي البنك المركزي مع انخفاض معدل تضخم الاسعار(22،4)، جدول 7.

الائتمان المصرفي الصافي المقدم للحكومة كانت سالبة لنمو النقود عام 2000 ويعود السبب لقيام الحكومة الاردنية بتسديد جزء من ديونها للبنوك خلال تلك الفترة. كما حافظ البنك المركزي الاردني على اسعار فائدة مرتفعة خلال الفترة 1997-1999 وذلك لتشجيع دخول رؤوس الاموال الى الاردن في فترة انخفضت فيها الاحتياطيات الرسمية من النقد الاجنبي للبنك المركزي

جدول 5. تفاصيل الإيراد والنفاق الحكومي 1997-2001 (في الاردن) (بملايين الدنانير الاردنية)

2002		2001	2000	1999	1998	1997	
برنامج	بدون برنامج						
1724	1673	1654	1552	1586	1497	1395	الإيراد الكلي
1074	1042	1021	963	885	859	798	الإيراد الضريبي
218	207	195	161	153	140	150	الضرائب على الدخل والأرباح
618	595	567	516	431	409	375	الضرائب المحلية على السلع والخدمات
218	221	240	265	279	294	246	الضرائب على التجارة الخارجية
19	19	19	21	22	16	27	الضرائب الأخرى
650	632	633	589	701	638	597	الإيراد غير الضريبي
2208	2231	2117	2037	1884	2024	1702	الانفاق وصافي الاقتراض
1867	1907	1791	1741	1625	1665	1416	الانفاق الجاري
385	390	380	367	343	350	351	الأجور والمرتبات
85	95	82	72	73	63	77	السلع والخدمات
280	310	279	315	284	255	238	مدفوعات الفائدة
0	0	0	0	15	38	71	الدعومات
509	494	453	409	353	333	210	التحويلات الجارية الأخرى
60	60	60	47	45	135	25	انفاق جاري آخر
548	558	537	531	512	491	444	انفاق عسكري
340	324	326	289	194	314	287	الانفاق الرأسمالي
0	0	0	7	65	45	-1	صافي الاقتراض

المصدر: بيانات الحكومة الأردنية / صندوق النقد الدولي

جدول 6. المسح النقدي 1995-2001 (في الاردن) (بملايين الدنانير الاردنية)

2002		2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
ببرنامج	بدون برنامج								
4145	3971	3992	3852	3003	2375	2267	1847	1828	صافي الاصول الاجنبية
4221	4440	3878	3582	3743	3652	3310	3329	3331	صافي الاصول المحلية
1379	1479	1275	1071	1157	1052	498	557	673	المستحقات على الحكومة (صافي) 1
303	303	284	317	308	303	425	409	362	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
77	77	79	80	78	71	129	132	134	مستحقات على المؤسسات المالية
5062	5069	4728	4244	4062	3873	3535	3363	3200	مستحقات على القطاع الخاص
-2600	-2488	-2488	-2130	-1862	-1647	-1277	-1132	-1038	بنود اخرى (صافي)
8366	8411	7870	7434	6746	6027	5577	5176	5159	النقود وشبه النقود
1278	1285	1202	1240	1107	953	988	952	1051	العملة في التداول
7088	7126	6668	6194	5639	5074	4589	4224	4108	الودائع
1241	1247	1167	963	831	809	773	692	809	ودائع تحت الطلب
975	980	917	787	671	661	655	587	695	In Jordanian dinars
266	267	250	176	160	148	118	105	114	In foreign currency
5848	5879	5501	5231	4808	4265	3816	3532	3299	ودائع ادخار
4173	4196	3926	3825	3687	3280	3095	2801	2632	In Jordanian dinars
1674	1683	1575	1406	1121	985	721	731	667	In foreign currency
									بنود تذكر
	1950	1825	1582	1281	1133	839	836	781	اجمالي الودائع بالعملة الاجنبية
	0.77	0.80	0.81	0.85	0.93	0.92	0.90	0.85	سرعة تداول النقود (نهاية الفترة)
	0.78	0.80	0.82	0.85	0.90	0.96	0.90	0.91	سرعة تداول النقود (متوسط الفترة)

المصدر: بيانات الحكومة الأردنية / صندوق النقد الدولي

1 تشمل المستحقات على الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمستحقات على مؤسسة الضمان الاجتماعي.

حجم النمو وانخفاض اسعار الصادرات في السنوات الاخيرة يرجع السبب في تباطو حجم النمو الى تباطو نمو التجارة مع الشوكاء التجاريين الاقليميين بسبب انخفاض اسعار النفط وعقوبات الامم المتحدة المفروضة على العراق اما اداء حساب الخدمات فقد استمر بالتحسن خلال الفترة ويرجع ذلك الى تزايد التحويلات بلا مقابل نتيجة للمدفوعات المتحصلة من صندوق الامم المتحدة للتعويضات عن حرب الخليج وخاصة خلال عامي

تطورات القطاع الخارجي في الاردن: بملاحظة الجدولين 1 و 8 ، كان عجز الحساب الجاري (باستثناء المنح) متذبذباً خلال الفترة وذلك بسبب تقلبات الواردات حيث شهد عامي 1998،1999 انخفاض كبير فيها ما اسفر عنه تراجع كبير في عجز الحساب الجاري وفي عامي 2000-2001 ظهرت زيادة واضحة في الواردات اسفر عنه زيادة كبيرة في عجز الحساب الجاري وقد اتسم نمو الصادرات بالركود بالرغم من زيادتها وذلك في ظل تباطو

1997 تحركات كبيرة لرؤوس الاموال اثر الاجراءات التي الانتاج ،علما بان الاردن قد حصل على الكثير من التمويل الاستثنائي خلال هذه الفترة جدول 9 ، وجاء معظمه ضمن اطار اعادة الجدولة لنادي باريس وادى ذلك الى تحسين اوضاع الاحتياطي من العملات الاجنبية التي استمرت بالزيادة بشكل كلي كما الحال بالنسبة للواردات، كما حقق الاردن تقدما كبيرا في مجال تحرير التجارة خلال هذه الفترة حيث تم تعديل نظام التعرف الكمركية عام 1999 حيث تم تقليل عدد الفئات وكذلك تخفيض الحد الاعلى للتعرف الكمركيةبالاضافة الى تخفيض التعرف الكمركية على السلع الوسيطة ومدخلات الانتاج مما ادى الى تخفيض المعدل الفعلي للتعرف الكمركية.وفيما يخص اسعار الصرف قام البنك المركزي الاردني منذ اب 1995

1999،2000 اما الحساب الراسمالي فقد شهد منذ عام اتخذت في ذلك العام والخاصة بتحرير الحساب الراسمالي والتخلص من معظم القيود على حركة راس المال وانعكس ذلك على اداء الحساب الذي استمر في تحقيق فائض خلال الفترة وجاء معظم ذلك من حركات رؤوس الاموال الخاصة التي شهدت تحسنا كبيرا اما حركة رؤوس الاموال المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر فقد بقيت مستمرة خلال الفترة وفيما يخص استثمار الحافظة فقد تراجع بعد عام 1999 نتيجة تباطو النشاط في سوق عمان المالي مسفرا عن تناقص كبير في فائض الحساب الراسمالي في 2001.اما الدين الخارجي فقد تراجعت نسبته الى اجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة مع تراجع نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل

جدول 7. ميزانية البنك المركزي 1997-2001(في الاردن) (بملايين الدنانيرالاردنية)

2002		2001	2000	1999	1998	1997			
بيروناج	بيرنامج								
		2327	2463	1992	1612	1939	صافي الاصول الاجنبية		
		-519	-587	-179	-7	-160	صافي الاصول المحلية		
		658	655	802	821	614	صافي المستحقات على الحكومة		
		-19	-19	-20	-15	-14	صافي المستحقات على المؤسسات العامة غير المالية		
		14	27	32	-47	30	صافي المستحقات على المؤسسات المالية		
		14	13	12	9	9	المستحقات على القطاع الخاص		
		114	255	52	348	361	المستحقات على البنوك التجارية		
		1234	-1422	-970	-972	-1056	شهادات ايداع		
		-66	-96	-87	-151	-104	بنود اخرى (صافي)		
		1808	1876	1813	1604	1779	النقد الاحتياطي بنود تذكير		
		2132	2262	2245	1994	2102	اجمالي النقد الاحتياطي (بالدينار الاردني والعملة الاجنبية)		
		3.34	3.12	3.01	3.05	2.68	المضاعف النقدي (على اساس السيولة بالدينار الاردني)		
		2795	2549	2579	2763	1991	1171	1694	الاحتياطي الرسمي من العملات الاجنبية

المصدر: بيانات الحكومة الاردنية / صندوق النقد الدولي

بتثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار كما يقوم البنك يوميا بتحديد اسعار البيع والشراء مقابل العملات الرئيسية الاخرى وعملات بعض الدول المجاورة وبالقيم الحقيقية ونظرا لتراجع معدلات التضخم في الاردن فقد ارتفع سعر الصرف الفعلي للدينار الاردني منذ عام 1997 اما السبب الرئيسي لارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الاردني هو ارتفاع سعر الصرف للدولار مقابل العملات الرئيسية الاخرى.(11،14،16).

جدول 8. ميزان المدفوعات 1997-2001 (في الاردن) (بملايين الدولارات الامريكية)

2002		2001	2000	1999	1998	1997	
بيرنامج	بدون برنامج						
(In millions of U.S. dollars)							
44	-129	-6	58	407	22	30	الحساب الجاري (شاملا المنح)
-436	-589	-466	-346	17	-325	-384	الحساب الجاري (باستثناء المنح)
-2596	-2715.7	-2538	-2678	-1867	-2024	-2263	الميزان التجاري
2479	2456	2295	1899	1832	1802	1836	الصادرات (فوب)
5075	5171	4833	4577	3699	3826	4099	الواردات (سيف)
2076	2043	2114	2039	1718	1680	1897	حساب الخدمات والدخل (صافي)
1871	1871	1818	1648	1460	1336	1455	دخل العمالة (صافي)
2071	2071	2011	1845	1664	1543	1655	متحصلات
200	200	193	197	204	207	200	مدفوعات
254	244	280	336	441	421	376	السفر (صافي)
679	679	700	723	796	774	774	متحصلات
425	435	420	387	355	353	398	مدفوعات
-54	-54	7	-26	-155	-138	-209	دخل الاستثمار (صافي)
407	407	445	486	301	307	248	متحصلات
462	462	438	512	456	445	457	مدفوعات
4	-4	-4	53	55	52	69	النقل والمواصلات (صافي)
279	276	258	298	295	307	385	متحصلات
275	280	262	245	240	255	316	مدفوعات
2	-14	13	28	-83	9	206	خدمات أخرى (صافي)
603	599	525	616	612	665	578	متحصلات
602	613	512	588	695	656	372	مدفوعات
564	544	418	697	556	366	396	التحويلات بلا مقابل
84	84	-42	293	166	19	-18	خاصة
480	460	460	404	390	347	414	عامة (منح)

172	99	75	947	214	289	515	الحساب الرأسمالي
-8	-46	-25	-134	-31	-93	1	القطاع العام
362	342	342	171	373	321	453	سحوبات
370	388	367	305	404	414	452	تسديدات
30	10	-35	854	151	301	361	القطاع الخاص (شاملا الاستثمار المباشر)
150	135	135	227	6	0	-11	إعادة هيكلة الدين
0	0	0	0	88	81	164	تحويلات رأسمالية (شاملة تحويلات مدخرات العاملين)
0	0	100	377	28	-430	-270	صافي السهو والخطأ
216	-30	169	1382	649	-119	275	الميزان الكلي
-216	30	-169	-1382	-649	119	-275	التمويل
-216	30	-185	-1198	-926	-180	-704	زيادة في صافي الأصول الأجنبية (-)
0	0	-13	-11	39	23	111	صندوق النقد الدولي
0	0	1	-17	-14	10	27	صندوق النقد العربي
0	0	28	-156	252	266	291	التمويل الاستثنائي بنود للتذكير
6	7.5	6.1	4.78	0.65	4.3	7.5	التغير المنوي في سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)
0.5	-1.4	-0.1	0.7	5.0	0.3	0.4	الحساب الجاري شاملا المنح (كنسبة من اجمالي الناتج المحلي)
-4.7	-6.4	-5.3	-4.1	0.2	-4.1	-5.3	الحساب الجاري باستثناء المنح (كنسبة من اجمالي الناتج المحلي)
6.6	5.9	6.4	7.24	6.46	3.67	4.96	الاحتياطي الرسمي من العملات الاجنبية (شهر واردات)
9217	9132	8828	8462	8132	7910	7245	اجمالي الناتج المحلي (بملايين الدولارات)
1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	سعر الصرف (متوسط الفترة)
							نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج
20.6	21.2	20.6	20.4	22.8	23.3	23.1	
76.0	76.8	80.0	84.8	96.7	96.4	97.5	نسبة الدين العام الخارجي الى اجمالي الناتج المحلي

المصدر: بيانات الحكومة الاردنية / صندوق النقد الدولي

النتائج والمناقشة

22.3% إلى 20.5%، تزايد الاستهلاك الحكومي كنسبة

من الناتج المحلي الاجمالي بسبب اتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية، ارتفاع إجمالي الاستهلاك كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. انعكاساً لما سبق من المتوقع: حدوث زيادة في فجوة الموارد المحلية السالبة والتي سترتفع من 0.1- % عام 2001 إلى 1.4- % عام 2002، زيادة في معدلات التضخم (على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك) من 1.6% عام 2001 إلى 2.5% عام 2002.

برنامج الإصلاح الاقتصادي للاردن لعام 2002

نتائج التنبؤ بدون برنامج (السيناريو الأساسي)

القطاع الحقيقي: في ظل توقف الأردن عن العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي فإنه من المتوقع: حدوث تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 4.2% عام 2001 إلى 3.6% عام 2002 بسبب انخفاض نسبة الاستثمار للناتج المحلي من 22.3% إلى 21.9% عام 2002 الناتجة عن تراجع نسبة الادخار للناتج المحلي من

جدول 9. الدين الخارجي الحكومي او بضمان حكومي 1997-2001(في الاردن)(ملايين الدولارات الامريكية)

2002		2001	2000	1999	1998	1997	
بيبرنامج	بدون ببرنامج						
		375	306	307	355	354	الدول العربية
		0	0	0	45	45	قروض ثنائية
		375	306	307	310	309	صناديق
		3765	3937	4144	4045	3970	الدول الصناعية
		1846	2055	2330	2194	2192	قروض ثنائية
		1919	1882	1814	1851	1778	ضمانات لانتمان الصادرات
		39	39	33	33	33	دول أخرى
		462	518	910	899	682	بنوك دولية
		2317	2252	2322	2125	1841	مؤسسات دولية
		433	463	498	469	427	صندوق النقد الدولي
		995	893	914	818	762	البنك الدولي
		889	896	910	838	652	مؤسسات أخرى
		101	124	146	165	182	إيجارات
7005	7013	7059	7176	7862	7622	7062	الدين المتوسط والطويل الأجل
							بنود التذكير:
9217	9132	8828	8462	8132	7910	7244	اجمالي الناتج المحلي (دولارات امريكية)
76.0	76.8	80.0	84.8	96.7	96.4	97.5	مجموع الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: بيانات الحكومة الاردنية / صندوق النقد الدولي

من 20.6% عام 2001. مالية الحكومة: من المتوقع أنتتفاقم نسبة عجز الميزانية بدون احتساب المنح (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) من 8.1%- عام 2001 إلى 8.6%- عام 2002. وباحتساب المنح، فانه من المتوقع أن يصل العجز إلى 4.4%- عام 2002 بدلاً من 3.8%- عام 2001. ويرجع التفاقم في عجز الميزانية إلى: زيادة الإنفاق الحكومي والذي سترتفع نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي من 33.8% عام 2001 إلى 34.4% عام 2002، تراجع نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي من 26.4% عام 2001 إلى 25.8% عام 2002، نظراً لتوقف الإصلاح الضريبي الذي كان معمولاً به في البرنامج السابق.

القطاع النقدي: من المتوقع ارتفاع معدل نمو عرض النقود ليصل إلى 6.9%، وهو ما يزيد عن معدل نمو الطلب

القطاع الخارجي: من المتوقع حدوث مايلفي ظل توقف برنامج الاصلاح الاقتصادي بالأردن عام 2002: استمرار العجز المزمع في الميزان التجاري نظراً لنمو الصادرات السلعية بمعدل أقل من الواردات السلعية. ويعود تراجع معدلات نمو الصادرات السلعية إلى انخفاض القدرة التنافسية نتيجة لارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الأردني والذي من المتوقع أن يرتفع بنسبة 7.5% عام 2002، الزيادة في عجز الميزان الجاري والذي سترتفع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 0.1%- عام 2001 إلى 1.4%- عام 2002، التراجع في رصيد الاحتياطيات الأجنبية الرسمية والذي سيغطي حوالي 5.9 أشهر من الواردات عام 2002 بدلاً من 6.4 أشهر عام 2001، كما سترتفع نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات لتصل إلى 21.2% عام 2002 بدلاً

الأصول الأجنبية (NFA) من 1.9% في عام 2001 إلى -
0.3% عام 2002.

على النقود المتوقع مما سيتسبب في ارتفاع معدلات التضخم، من المتوقع أن ترجع معظم الزيادة في نمو عرض النقود إلى نمو صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي (NDA) والتي من المتوقع أن تزيد بنسبة 7.1%، أيضاً: من المتوقع انخفاض نسبة تغير صافي

جدول 10. قيم المتغيرات المستعملة في معادلات التنبؤ 1983-2001

CP	EX\$	PX	MR	PM	MVOLUME	MCIFJD	EXCHR	MCIF\$	RM	MQ	GDPR	PGDP	GDP	Year
1579	580	41.4	55.9	54.3	75.1	1102	2.75	3036	652	1616			1829	1983
1648	752	45.1	46.4	60	70.4	1071	2.60	2784	668	1758	3427	57.8	1981	1984
1795	789	43.8	46.5	58.5	72.1	1070	2.54	2718	697	1875	3567	56.6	2020	1985
1718	732	37.7	55.0	44	75.7	847	2.86	2422	747	2072	3816	56.7	2164	1986
1670	932	35	59.0	45.7	78.6	913	2.95	2696	797	2372	3929	56.2	2209	1987
1627	1016	40.7	56.2	48.3	82.9	1009	2.69	2716	957	2642	3854	58.7	2264	1988
1635	1110	63.6	34.2	70.2	68.8	1370	1.75	2398	1130	2970	3337	71.1	2372	1989
1976	1064	75.7	28.9	94.4	71.7	1821	1.50	2732	1274	3120	3369	79.2	2668	1990
2053	1132	84.2	27.4	94.7	70.8	1763	1.47	2592	1652	3884	3447	83.2	2868	1991
2804	1220	81.2	37.7	89.4	97.1	2293	1.47	3370	1745	4193	4033	87.7	3537	1992
2835	1248	82	38.9	90.9	105.9	2455	1.44	3535	1734	4482	4268	90.4	3859	1993
2978	1424	85.9	38.2	88.3	103.2	2359	1.43	3374	1608	4844	4594	92.4	4247	1994
3105	1771	100	36.9	100	100	2583	1.43	3693	1651	5160	4771	95.6	4561	1995
3524	1817	106	39.3	109	107.7	3000	1.43	4290	1456	5175	4820	97.7	4711	1996
3702	1836	103	38.4	107	105.3	2907	1.41	4099	1768	5577	4882	105.2	5138	1997
4144	1802	97.5	36.2	105	99.5	2713	1.41	3826	1604	6026	5030	111.5	5610	1998
4265	1832	95.1	35.7	104	98.4	2623	1.41	3699	1813	6748	5182	111.3	5717	1999
4770	1899	91	43.2	106	117.1	3246	1.41	4577	1876	7435	5400	111.1	6002	2000
4916	2295	92.1	44.7	108	122.6	3428	1.41	4833	1808	7866	5629	111.2	6260	2001
											5772	112.2	6476	2002
											5849	111.8	6537	2002

تكملة جدول 10

CCRPS	CRPS	T	T3	T2	T1	IP	IG	I	CPR	CPI(85)	Year
	993	226	134	35	46	360	176	536	1689	93.5	1983
140	1133	233	135	37	49	374	153	527	1701	96.9	1984
64	1197	246	119	59	54	214	171	385	1750	100.0	1985
99	1296	238	112	64	48	209	200	409	1718	100.0	1986
59	1355	243	109	74	45	225	223	448	1673	99.8	1987
112	1467	255	117	79	43	307	206	513	1530	106.3	1988
101	1568	274	104	104	51	358	196	554	1223	133.7	1989
151	1719	384	117	120	114	534	160	694	1272	155.3	1990
126	1845	401	136	130	93	510	168	678	1223	167.9	1991
173	2018	640	286	182	110	846	203	1049	1604	174.7	1992
298	2316	644	238	224	119	1050	254	1304	1570	180.5	1993
454	2770	694	222	274	137	1118	273	1391	1594	186.8	1994
430	3200	758	210	326	152	1061	334	1395	1624	191.2	1995
163	3363	841	226	375	173	1081	364	1445	1732	203.5	1996
172	3535	798	246	375	150	1024	284	1308	1765	209.8	1997
338	3873	859	294	409	140	883	335	1218	1916	216.3	1998
189	4062	884	279	431	153	798	334	1132	1963	217.3	1999
182	4244	962	265	516	161	991	317	1308	2180	218.8	2000
484	4728	1020	240	567	195	1045	354	1399	2208	222.6	2001

المصدر: بيانات الحكومة الاردنية / صندوق النقد الدولي

برنامج الإصلاح الاقتصادي

الأهداف تشمل كلا من الأهداف الرئيسية: تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره 4.3 %، ألا يتجاوز معدل التضخم 2% (محسوباً على أساس أسعار المستهلك)، تحسين أوضاع ميزان المدفوعات وخاصة الميزان الجاري بحيث يحقق فائضاً قدره 0.5% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والأهداف الوسيطة: ألا تزيد نسبة النمو في عرض النقود عن نسبة النمو في الناتج المحلي المدخرات عن طريق خفض نسبة الاستهلاك (ولا سيما الاستهلاك الحكومي)، تعزيز دور القطاع الخاص في

الإجمالي الاسمي (6.3%)، ألا تتجاوز نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي-7.4% (بدون احتساب المنح).

السياسات المقترحة لتحقيق الأهداف: القطاع الحقيقي: الحد من معدلات البطالة عن طريق خلق فرص عمل في القطاع الخاص، تشجيع القيام باستثمارات إضافية بهدف رفع نسبة الاستثمار لإجمالي الناتج المحلي، تحسين نوعية الاستثمارات خاصة الحكومية منها، تشجيع النشاط الاقتصادي، إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للحصول على المزيد من الائتمان المصرفي، مواصلة برنامج

المحلي الاجمالي لتصل الى 0.5% القطاع الخارجي:تحقيق فائض في الميزان الجاري نسبة الى اجمالي الناتج المحلي بحوالي 0.5%، ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي ليغطي 6.6 أشهر استيراد، انخفاض نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى 76% المالية العامة:نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي 26.4%، نسبة اجمالي الإنفاق وصافي الاقراض 33.8%، تتخفف نسبة العجز شاملة المنح الى 3.1% ونسبة العجز بدون المنح الى 7.4% القطاع النقدي:من المتوقع أن تزداد نسبة نمو عرض النقود من 5.9% عام 2001 الى 6.3%، من المتوقع أن تزداد نسبة التغير فصافي الأصول المحلية إلى 4.4% بينما تظل نسبة التغير فصافي الأصول الأجنبية ثابتة عند 1.9% مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود عند 0.80. إن برنامج الإصلاح الاقتصادي هو مجموعة شاملة ومتسقة من تدابير السياسة مصممة لتحقيق مجموعة معينة من الاهداف الاقتصادية الكلية، ويهدف الى اعادة الاقتصاد الى توازنه الصحيح. يعاني الاقتصاد الاردني من مشاكل عديدة اهمها(انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ارتفاع معدل التضخم، عجز الحساب الجاري)، تم عمل تنبؤات للاقتصاد الاردني في حالة وجود برنامج اصلاح وفي حالة عدم وجود برنامج للقطاعات الاربعة الرئيسية في الاقتصاد (القطاع الحقيقي، القطاع الخارجي، المالية العامة، القطاع النقدي) ومن خلال استهداف اهداف طموحة ولكنها واقعية في نفس الوقت توصل برنامج الإصلاح الاقتصادي الى (معدل نمو مرتفع بعض الشيء، استقرار الاسعار، استقرار خارجي لوضع ميزان المدفوعات) وعلى ضوء ذلك نوصي بعمل نموذج لبرنامج اصلاح اقتصادي لمعالجة الاختلالات الموجودة

الخصخصة. القطاع الخارجي:تشجيع حركة الصادرات عن طريق توسيع قاعدة الصادرات والبحث عن أسواق جديدة للصادرات الأردنية وتنشيط قطاع السياحة عن طريق تطوير المناطق السياحية في الأردن، العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تحسين مناخ الأعمال والاستثمار ولاسيما تسهيل الإجراءات المتعلقة بقوانين الاستثمار الأجنبي، خفض معدلات التعريفات الجمركية من أجل (تقليل الحافز لدى المتهربين من دفع الرسوم الجمركية، خفض التحيز ضد الصادرات عن طريق خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج)، رفع كفاءة إنتاج السلع المحلية التي ستنافس الواردات من الخارج. قطاع المالية العامة:سياسات الإنفاق:ترشيد الإنفاق الجاري والحد من نسبته من الناتج المحلي الاجمالي، ضبط فاتورة الأجور في القطاع الحكومي، تخفيض النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، تحسين نوعية الاستثمارات الحكومية. السياسة الضريبية:استحداث ضريبة القيمة المضافة، تطبيق ضريبة الدخل على جميع الفئات، الحد من الاعفاءات الضريبية. تمويل عجز الميزانية:سيتم الاعتماد بشكل أكبر على مصادر محلية غير مصرفية من أجل إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستفادة من الائتمان المصرفي بهدف التقليل من أثر المزامحة. القطاع النقدي:الحد من معدل نمو عرض النقود بما يتماشى مع معدل النمو في الناتج المحلي الاسمي، الحد من الائتمان المحلى المقدم للحكومة من أجل توفير التمويل للقطاع الخاص ومن أجل تشجيع الادخار يتم الاستمرار في تنظيم وتطوير الأسواق المالية. نتائج التنبؤ بالبرنامج المالي:القطاع الحقيقي:زيادة مخفض الناتج المحلي الاجمالي ب 0.5%، ارتفاع اجمالي الاستثمارات كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 22.5%، ارتفاع فجوة الموارد المحلية الموجبة كنسبة الى الناتج

- العربية والدولية". 2002. بيت الحكمة، بغداد. ص 411-437.
- 11- زروق، جمالالدين .2007. "تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية" صندوق النقد العربي، ابو ظبي . ع ص 9.
- 12- زروق، جمالالدين ودحدح ، نبيل .2007. "تحويلات العاملين في الخارج وانعكاساتها على الاقتصادات العربية" صندوق النقد العربي، ابو ظبي . ع ص 27.
- 13- صندوق النقد العربي .2003. "مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الاسواق المالية العربية" ابو ظبي . ع ص 13.
- 14- صندوق النقد العربي .2005. "المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي" ابو ظبي . ع ص 20.
- 15- صندوق النقد العربي .2008. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ابو ظبي . ع ص 15.
- 16- صندوق النقد العربي .2009. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ابو ظبي . ع ص 255.
- 17- عبد العزيز ، اكرام .2002. "الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل" بيت الحكمة ، بغداد . ع ص 41.
- 18- يوسف، عبدالهادي .2010. "مقدمة عن البرمجة المالية" محاضرة ، صندوق النقد العربي، ابو ظبي . ع ص 1.
- 19-Ahmed,A.2008."Financial Reforms in the MENA Region. A comparative Approach :The case of Tunisia ,Algeria ,Morocco and Egypt",Pano Economics ,Vol.55,Issue3,p369-381.20-AL-Mannai,J.2000."The International Financial Crisis and Impilcations for the Arab Economies ",Arab Monetary Fund,AbuDhabi,p.11.
- 21- AL-Mannai,J.2007."Free Trade and Freedom" Arab Monetary Fund,AbuDhabi,p. 10.
- في الاقتصاد العراقي كما نوصي بالبحث في انعكاسات برامج الاصلاح على الانتاج الزراعي .
- المصادر
- 1-الببلاوي ، حازم .2009."الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية" صندوق النقد الدولي ، ابو ظبي . ع ص 11.
- 2-البريكان ، سعود و البلبيل ، علي . 2006. "المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية" صندوق النقد الدولي ، ابو ظبي . ع ص 106.
- 3- الشيبيني ، سنان .2007. "ملاح السياسة النقدية في العراق" صندوق النقد الدولي ، ابو ظبي . ع ص 47.
- 4-الصادق، عليوالببليل، علي .2003. " نظم وسياسات اسعارالصرف" صندوق النقد العربي ، ابو ظبي . ع ص 22.
- 5-الصادق ، علي والبلبيل، علي .2001. "تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية" صندوق النقد العربي ، ابو ظبي . ع ص 65.
- 6-العاني، اسامة عبدالمجيد .2001. "اثربرامج التصحيح الاقتصادي على قطاع الصناعة التحويلية في اقطار عربية مختارة" مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الرابع، السنة الثالثة، بيت الحكمة ، بغداد، ص 47-61.
- 7-العزاوي، فاطمة جاسم محمد .2010. "البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية" محاضرة ، و. التخطيط، بغداد ، ص 2-17.
- 8-العلي، احمدابريهي .2000. "الانفاق الحكومي والتضخم" مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثاني ، السنة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، ص 90-105.
- 9-المناعي ، جاسم .2008. "ظاهرة صناديق الثروات السيادية" صندوق النقد العربي ، ابو ظبي . ع ص 7.
- 10-بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية"الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة

- 27-Elsafti,A.2007."FinancialSector Reforms in The ArabCountries".ArabMonetary Fund,AbuDhabi,UAE,p.3.
- 28-Kumar,S.2010."Financial Liberalization and Banking Sector Efficiency in India:AFourier Flexible Functional from and Stochastic Frontier Approach",International Business and Management,Vol.2,Issue 1,pp.42-58.
- 29-The World Bank Group.2011."Structural Adjustment in Jordan", Independent Evaluation Group (IEG),USA,pp.1-4.
- 30-Tian,Y.2010."The Research of Tianjin financial services sectors degree of contribution to the national economy",2010 2nd International Conference on Industrialand Information Systems,Vol.1:495-497.
- 22- AL-Mannai,J.1999."The Implication of the Oil Crisison GCC Economies "Arab MonetaryFund,AbuDhabi,p.14.23-Arab Monetary Fund.2008."Annual Report ",Abu Dhabi,p.73.
- 24-BossogoE.and E.Faal.2003."Structural Adjustment , and Poverty Reduction",International Monetary Fund,USA,p.1.
- 25-CraigH.and W.Chris.2009."ManagerialEconomics"Dorling Kindersley ,India,p.67.
- 26-Draper N.R.and H.Smith.1966. "Applied Regression Analysis", John wiley& Sons,Inc,USA,p.294-419.